مجتمع

ألمانيا: لدغة سامة تقود إلى مزرعة أفاع

قالت الشرطة الألمانية يوم الأحد إنها اكتشفت أكثر من 110 أفاعٍ خطيرة فيٍّ مزرعة بعد أن سعت امرأة كانت تعيش هناك للحصول على علاج طبي من لدغة سامة. وكانت المرأة (35 عاماً) قد قادت سيارتها إلى مستشفى في سالزغيتر، بالقرب من هانوفر، في وقت مبكر من يوم الأحد، وأخبرت الأطباء هناك أن إحدى أفاعيها الجرسية عضت إصبعها. وبينما تدهورت حالة المرأة وطلبت السلطات على عجل من معهد متخصص في هامبورغ الحصول على ترياق، زارت الشرطة المزرعة في وسط ألمانيا وعثرت على عشرات الثعابين التي حُجزَت. (أسوشييتد برس)

اعتقالات في سيدني بعد احتجاج على تغير المناخ

تظاهر محتجون بشأن تغير المناخ في سيدني أمس الاثنين، ما أجبر الشرطة الأسترالية على إغلاق الطرق الرئيسية في وسط المدينة، واعتقال 11 شخصاً. وتحرك العشرات من أعضاء جماعة (بلوكيد أستراليا) الناشطة في مجال المناخ عبر الطرق الرئيسية، ما تسبب في فوضى مرورية في ساعة الذروة. وأظهرت لقطات تلفزيونية بعض الناس يلقون صناديق القمامة وحواجز البناء وصناديق الحليب على الطريق. وقام المتظاهرون بقرع الطبول وهتفوا «تدمير المناخ أستراليا ينتهي هنا» ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها «عطلوا سيدني». (رويترز)

الأمم المتحدة: تزايد تعاطي القنب

أفاد تقرير للأمم المتحدة، أمس الإثنين، بأن تعاطي القنب بشكل منتظم زاد على ما يبدو جراء قيام مناطق، من بينها ولايات أميركية، بإضفاء الشرعية على استخدامه، في حين كان لعمليات الإغلاق الناجمة عن كوفيد-19 تأثير مماثل، ما زاد من خطر الإصابة بالاكتئاب والانتحار.

وقال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تقريره السنوي بشأن المخدرات في العالم، إن القنب يعد منذ مدة طويلة أكثر المخدرات استخداماً في العالم، وإن استخدامه آخذ في الازدياد، بينما يزداد الحشيش في السوق قوة من حيث محتواه من مادة رباعي هيدروكانابينول.

وأضفت ولايات أميركية مختلفة الشرعية على الاستخدام غير الطبي للقنب بدءاً من واشنطن وكولورادو في عام 2012. وقد أقرته أوروغواي في عام 2013 كما فعلت كندا في عام 2018. واتخذت دول أخرى خطوات مماثلة، لكن التقرير ركز على تلك الدول الثلاث. ووفقاً لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومقره فيينا «يبدو أن إضفاء الشرعية على استخدام القنب أدى إلى تسريع الاتجاهات نحو الصعود في الاستخدام اليومي المسجل للمخدر».

وعلى الرغم من أن انتشار تعاطي القنب بين المراهقين «لم يتغير كثيراً»، فقد كانت هناك «زيادة ملحوظة في الاستخدام المتكرر المسجل للمنتجات عالية الفعالية بين الشبان».

(رويترز)

(كينا بيتانكور/ فرانس برس)

الأردن: الطلاق ثقافة جيل بلا صبر

عمّان ـ **أنور الزيادات**

أورد تقرير أصدره القضاء الأردني أخيراً أن عدد حالات الطلاق بلغ 28,703 العام الماضي في مقابل نحو 76 ألف زواج، أما عدد حالات الطلاق عام 2020 فبلغ 22,780.

وحدد التقرير نسبة الطلاق مقارنة بعدد الزيجات بـ 5,8 في المائة عام 2021، ونسبة قضايا التفريق القضائي بـ23 في المائة من إجمالي حالات الطلاق.

وأشار التقرير إلى انخفاض نسبة زواج القاصرات دون 18 (القاصرات) بنسبة 1,2 في المائة، وحدد نسبته من عقود الزواج بـ 10,6 بالمائة (8037)، وأكد رفض القضاء طلبات كثيرة بمنح الإذن بالزواج بسبب عدم استكمال الشروط التي تضمن تحقيق المصلحة المنشودة من العقود.

تقول المحامية الشرعية، روحية قدره، لـ«العربي الجديد»: «عالج قانون الأحوال الشخصية في الأردن موضوع الطلاق ونظمه ووضع الكثير من الضوابط التي تناسب الطرفين المعنيين، استجابة لحساسية القضية وما ينجم عنها من آثار سلبية تنعكس على الأطفال والمجتمع.

ومن خلال تعاملها مع قضايا كثيرة ترى قدره أن «غالبية أسباب الطلاق في الأردن تعود إلى عوامل اقتصادية واجتماعية، مثل تدخل الأهل، وعدم قدره الشاب تحديداً على تحمل المسؤوليات، فيما لم يعد الصبر والتحمل عند الفتيات كما كانا عليهما لدى الأمهات والجدات».

وانطلاقاً من تجاربها وتعاملها مع المحاكم، تشير إلى أن انتشار المخدرات والإدمان انعكس سلباً على استقرار الأسر، واستمرار العلاقات الزوجية.

وتلفت أيضاً إلى أن «من أسباب الطلاق، التغرير والتدليس ومحاولة أحد الزوجين إخفاء العيوب ومعلومات تهم الطرف الآخر، مثل وجود أمراض وحالات صحية كالإصابة بالصرع والشحنات الكهربائية، والشعر زائد في أجسام الإناث على غرار الرجال، والعجز الجنسي عند الرجال، علماً أن إخفاء هذه الأمور الأساسية يتنافى مع عقد الزواج والغاية منه». وترى أيضاً أن «الوضع الاقتصادي وانخفاض الرواتب وتدني الأجور مقارنة بغلاء الأسعار تتسبب في خلافات أسرية قد تتطور وصولاً إلى مرحلة الطلاق».

وتوضح أن «قانون الأحوال الشخصية الأردني عالج موضوع الطلاق والتفريق، وبين مواده الطلاق مقابل الإبراء وبسبب خلاف على المال، والافتداء الذي كان يسمى الخلع، وكذلك التفريق بسبب عدم دفع المهر، وعدم الإنفاق والسجن، وبسبب حصول شقاق ونزاع، وظهور عيوب، فسخ عقد الزواج لعدم الكفاءة، وقضايا أخرى. والقانون لا يتطرق لأسباب الطلاق، بل يعالج المشكلات عبر وضع حلول واقعية لحل روابط الزواج غير المستقيم». وترى قدره أن «الطلاق لا يرتبط بفئة عمرية محددة، لذا نجد طلب زوجين لم يكملا فترة شهر الطلاق، وكذلك الحال بالنسبة إلى زوجين مرتبطين منذ 50 عاماً، لكن النسبة الكبرى منهم متزوجون منذ فترات تتراوح بين سنة واحدة وعشر سنوات تقريباً».

من جهته، يقول أستاذ علم الاجتماع حسين الخزاعي لـ«العربي الجديد»: «عدد حالات الطلاق كبير نسبياً بالنسبة إلى الأردن، وهو ما أعزوه بالدرجة الأولى إلى الوضع الاقتصادي الذي يؤثر خصوصاً في المراحل الأولى من الحياة الزوجية على توفير مستلزمات الزواج، والقدرة على الإنفاق على البيت خاصة، باعتبار أن البعض قد يفاجأ بحجمه بعد الاعتياد على العيش مع الأهل، وعدم الإنفاق أو المساهمة في المصاريف. وهكذا يحاول كثير من الناس الانسحاب من الزواج بسبب الأوضاع المادية، علماً أن تدني الأجور يجعل بعض الأشخاص عاجزين عن الإنفاق على الأسرة». يضيف: «البطالة سبب مهم للتخلي عن الزواج.

وتشير أرقام الإحصاءات إلى أن نسبة الأزواج العاطلين عن العمل تزيد عن 20 في المائة في المجتمع الأردني. وفي العادة لا يستطيع الزوج والزوجة الاستمرار معاً، فهما عاجزان في الأصل عن استئجار بيت يجمعهما». واعتبر أن «حالات الطلاق في السنة الأولى كثيرة، بسبب عدم نظر بعض أفراد الجيل الجديد إلى الزواج كما الآباء والأجداد، فقيمة الصبر والتحمل لم تعد كما في السابق».

ويذكر الخزاعي أن ثقافة فئة واسعة من المجتمع الأردني تجاوزت ربط السبب الرئيسي للطلاق بالمرأة التي باتت اليوم تتمتع بشخصية ذات حضور اجتماعي قوي، وتملك ميزات العلم والمعرفة، وتشغل وظائف قد تجعلها تستقل بذاتها وتحقق مكانتها بمعزل عن الزوج، كما أن المجتمع بعيد عن ثقافة الخوف من الطلاق.

أحلام زائفة

تقول المحامية الشرعية روحية قدره، لـ«العربي الجديد»، إن «مواقع التواصل الاجتماعي والدراما من ثقافات مختلفة مثل التركية والهندية التي غزت المجتمع الأردني، أطلقت أحلاماً زائفة لدى جيل الشباب أثّرت سلباً على استقرار العلاقات الزوجية، ووصل الأمر أحياناً إلى الخيانات».

مجتمع

تحقيق

إنطلاقاً من إمكانية دمج الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة التعليمية، تعمل منظمات في شمال سورية، من خلال مبادرات فردية غالباً، على تحويل الامر الى حقيقة، وهو ما حصل للبعض

معوقو الشمال السوري

أنشطة ناجحة لدمج أطفال في التعليم

ميس عبد الحميد

يعاني الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة في شمال سورية من ممارسات خاطئة في حقهم، سواء من الأهل أنفسهم المحرجين من وضعهم أو المجتمع نفسه، فيجري فصلهم وإبعادهم ويواجهون التنمر. في المقابل، تحاول منظمات دمجهم في التعليم المدرسي عبر تنفيذ أنشطة تستهدفهم وتبنى على التعاون بين المدارس العامة ومراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك في المجتمع والوظائف، ما يضمن حياة كريمة لهم تتناسب مع وضعهم الصحي.

تقول والدة إياس السالم البالغة 16 عاماً من مدينة الدانا لـ«العربي الجديد»: «تعاني ابنتي منذ صغرها من شلل جزئي في أطرافها ودماغها، ولا تستطيع الحركة والوقوف على قدميها والنطق، وتفتقد السمع والرؤية الجيدين. وامتنعنا عن إرسالها إلى مراكز خاصة أو مدارس بسبب تنمر المجتمع من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم اعتياد الأطفال الأصحاء على وجودهم بينهم. كما منع وجود مدارس مجهزة ووسائل نقل خاصة للمعوّقين تعليم إياس، ودمجها رغم رغبتها الشديدة في الاختلاط، وحبها وتعلقها بالأطفال حولها». تتابع السالم: «لا بد من تهيئة المجتمع قبل تنفيذ الدمج عبر تنظيم حملات لتوعية الأهالي وحثهم على دفع أطفالهم إلى التعاون مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال فرق متخصصة، كما يجب أن يحصل الدمج تدريجاً من خلال أنشطة مشتركة بين الأطفال ذوي الاحتياجات والأصحاء، وتعزيز التعاون بين المدارس ومراكز التربية الخاصة، والإفساح في المجال أمام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوظيف قدراتهم وتخفيف معاناتهم النفسية والجسدية». وتؤكد مديرة الاتصال في شبكة «حراس الطفولة» التي تهتم بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ليلى حسو، لـ«العربي الجديد» أن الشبكة تعمل حالياً ضمن 17 مركزاً تتوزع في مناطق إدلب وريف حلب الغربي شمال غربي سورية، من أجل إعادة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس. وتقول: «لا تهتم المؤسسات التعليمية بموضوع دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أنه ليس مدرجاً في برامج منظمات إنسانية تحت أي بند، ولا يوجد بالتالي تمويل لمعالجة أوضاع هذه الفئة التي قد تشملها فقط مبادرات لتقديم أدوات خدماتية مثل أدوات للسمع وغيرها، وهذا لا يكفي لوضع الأطفال في صف طبيعي بمدرسة نظامية، إذ يحتاج ذلك فعلياً إلى تهيئة الصف لدمج الطفل مع الأطفال الأصحاء عبر توفير موارد».

تتابع: «باشرنا تجربتنا قبل ثلاث سنوات عبر تقديم خدمات تعليم ضمن مركز مستقل ضم 28 طفلاً، ثم تجرأنا على فتح 17 مركز دمج أو غرف صفوف ضمن مدارس رسمية. ونحن نضع خططاً فردية جداً بعدما لازمه ثلاثة أطباء في اختصاصات الأطفال وعلم النفس والأعصاب، فتعززت استجابته وتغير سلوكه في شكل ملحوظ، وبدأ يتعلم الأحرف والأرقام، وأصبح يحب الأطفال ويلعب معهم. وقبل فترة قصيرة انضم دمج جزئي لهم لفترة ساعة أو ساعتين فقط، وهم يستطيعون غالباً بعد مرحلة معينة أخذ المهارات اللازمة في التعليم».

نتائج جيدة

ويخبر والد الطفل ص. (7 أعوام) الذي نزح مع عائلته من مهجري الزبداني بريف دمشق إلى بلدة الفوعة، «العربي الجديد»، أن طفله يعاني من مرض فرط نشاط الحركة الذي يؤدي إلى قلة الانتباه والصبر وعدم القدرة على التركيز، كما يواجه صعوبة في النطق. ويقول: «تابعت حالته ثلاث سنوات عبر تقديم خدمات تعليم ضمن مركز في النطق بلبنان ساعدتني كثيراً. ومنذ سنة ونصف السنة، التحق بمركز حراس الطفولة، وكانت النتائج جيدة جداً بعدما تابع الأطفال كي يصلوا إلى مرحلة من إعاقات في السمع أما بالنسبة إلى الأحرف والأرقام، وأصبح يحب الأطفال ويلعب معهم، وقبل فترة قصيرة انضم طفلي إلى مركز وبشر الصابرين للنطق، وتحسنت حالته وأصبح عادياً واجتماعياً لا يعاني من مشكلة. وهو يتعلم الآن في مدرسة النور التابعة لتجمع دمشق، بعدما وضعت إدارتها برنامجاً خاصاً به بمساعدة مدرسات». بدوره تحدث مسؤول التربية الخاصة بشبكة «حراس الطفولة» محمد عرفات لـ«العربي الجديد»، قائلاً: «بدأت أنشطة شبكة حراس الطفولة في سبتمبر/ أيلول 2019 ضمن مركز مستقل للتربية الخاصة، وجرى تنظيم حملات لتوعية الأهالي والمعلمين والأطفال الأصحاء. وفي بداية عام 2022، استقبلت المراكز 46 طفلاً، ووزعتهم على 17 مدرسة بعد إنجاز ترتيبات دمجهم ووضع خطط تربوية خاصة بهم بهدف تنمية مهاراتهم الأساسية مثل تلك الخاصة بالحركة واللغة والتصرف في الحياة والمجتمع والمدارس. ويحصل الدمج بحسب حالة الطفل، ونعمل لتجهيز غرفة في كل مدرسة نسميها غرفة المصادر بهدف العمل مع أفراد هذه الفئة تمهيداً لدمجهم في الصفوف العادية، وتحققت نتائج ممتازة على صعيد دمج الأطفال في المدارس».

أيضاً، يتحدث والد محمد رحمون (14 عاماً) النازح من ريف معرة النعمان إلى مدينة الدانا، لـ«العربي الجديد»، عن فقدان طفله محمد سمعه جراء القصف، ويقول: «يمضي محمد يومه حاملاً محفظته المدرسية على ظهره منتظراً عودة أطفال الحي من المدرسة، وهم يخافون منه حين يقترب منهم للعب معهم، فيعود باكياً ويفرغ غضبه برسم لوحات جميلة بألوان مختلفة تعبر عن حالته النفسية، وأنا لم أستطع حتى الآن أخذه إلى مركز تعليم خاص لأنني غير قادر على فعل ذلك نظراً إلى أن قدمي مبتورتان، كما أن لا وسائل لنقل الأطفال إلى المركز الذي يقدم أنشطة هادفة وبأساليب يحبها للأطفال مثل التعلم باللعب، وتعزيز نفسيتهم وتهيئتهم للاندماج في المجتمع، إضافة إلى تنمية مواهبهم وتعليمهم القراءة والكتابة بطرق بسيطة».

نقص الكوادر المهنية

ويؤكد المتخصص النفسي في مستشفى عفرين أحمد خطاب الذي يعمل مع منظمة «سامز» الطبية، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه «يجب أن يحصل التكوين النفسي من خلال مساحات آمنة لتطوير مهارات الأطفال وخبراتهم قبل الدمج لتجنب الصعوبات والإحباطات في المراحل التالية. ونحن كمتخصصين نفسيين ندعم الدمج بسبب آثاره النفسية والاجتماعية الإيجابية، ومساهمته في تخطي الصعوبات الخاصة بهذه الفئة التي لا يجب أن تكون موصومة اجتماعياً». ويطالب الأهالي بأن تتزايد منظمات وهيئات العمل الإنساني التي تعنى بهذه الفئة، وتعمل لتسهيل دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة مراحل التعليم، وتأمين فرص عمل لهم بعد التعليم الجامعي، وكذلك لزيادة الوعي الثقافي المجتمعي على كل الصعد، تمهيداً للحدّ من النظرات والاعتقادات الخاطئة السلبية.

ويلفت خطاب إلى أن فئة قليلة جداً من الأهالي لا تريد تسليط الضوء على حالات ذوي الاحتياجات الخاصة لأسباب اجتماعية أو أخرى تتعلق بالوصمة، ولا تحاول بالتالي تحسين أدائهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم بما يكفل الاعتماد على الذات في شكل أفضل. وفي بعض الحالات يبدي الأهل اهتماماً ضعيفاً بطلب متابعة أطفالهم أو قبولهم في الصفوف الدراسية الأولى من دون الالتفات أو مراعاة لخصوصيات التعامل معهم، ما ينعكس سلباً على شخصياتهم ونموهم وردود فعلهم وتصرفاتهم، وحجم اضطراباتهم السلوكية، وضعف أدائهم».

ويشير إلى قلة المراكز التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة، ما يضطر الأهل إلى تحمل تكاليف وأعباء إضافية من خلال التنقل وعناء السفر. وفي العديد من الحالات يبدأ العمل لدمجهم جزئياً، وقياس أثر بلوغ مرحلة الدمج الكلي، من خلال تعاون وتنسيق تام بين المتخصصين والأهل والكوادر التعليمية في المدارس. وللأسف هناك كوادر مهنية متخصصة قليلة، علماً أنه يجري أحياناً تقييم الطفل بأنه يعاني من توحد، ثم يتبين عكس ذلك ووجود أعراض لطيف توحد، ما يعني ضرورة التشخيص المناسب الذي يتطلب تأهيل الكوادر، وإخضاعها لإشراف علمي بعد التدريب لأنه أمر مهم جداً. وللأسف تفتقد المنشآت الطبية إلى مساحات مهيأة للأنشطة التي تنحصر في مراكز الحماية ورياض الأطفال».

تكثفي المؤسسات التعليمية بتقديم أدوات خدماتية لذوي الاحتياجات الخاصة (بكير قاسم/ الأناضول)

17

عدد مراكز دمج ذوي الاحتياجات الخاصة التي فتحتها شبكة «حراس الطفولة» في مدارس الشمال

بريطانيا: قلق من شلل الأطفال

أثار العثور على فيروس شلل الأطفال في عينات مياه صرف صحي في لندن قلقاً في بريطانيا، وإن لم تظهر اي حالة إصابة بعد

لندن ـ **كانيا يوسف**

ظهرت مخاوف من زيادة الإصابة بشلل الأطفال في بريطانيا بعدما وجدت وكالة الأمن الصحي البريطانية، التي تعمل مع وكالة تنظيم الأدوية ومنتجات الرعاية الصحية فيروس شلل الأطفال في عينات مياه صرف صحي في لندن. وجاء على موقع الوكالة أنه كان من الطبيعي اكتشاف 1 إلى 3 فيروسات شلل الأطفال سنوياً كل عام في عينات مياه الصرف الصحي في البلاد، وترتبط هذه النتائج باللقاح المضاد لشلل الأطفال في البلاد.

ومن المرجح أن الفيروس جلب إلى المملكة المتحدة من قبل شخص حصل على التطعيم أخيراً خارج البلاد بلقاح الفم الذي يحتوي على نسخة حية من الفيروس، بالتالي قد يكون الفيروس انتقل ضمن عائلة واحدة في بادئ الأمر. وشلل الأطفال مرض فيروسي شديد العدوى يغزو الجهاز العصبي وهو كفيل بإحداث شلل تام في غضون ساعات. وينتقل عن طريق الانتشار من شخص لآخر بصورة رئيسية من خلال البراز، وبصورة أقل عن طريق وسيلة مشتركة (مثل المياه الملوثة أو الطعام) ويتكاثر في الأمعاء بحسب منظمة الصحة العالمية. وتتمثل أعراض المرض الأوّلية في الحمى والتعب والصداع والتقيّؤ وتصلّب الرقبة والشعور بالم في الأطراف. وتؤدي حالة واحدة من أصل 200 حالة عدوى بالمرض إلى شلل عضال (يصيب الساقين عادة). ويلاقي ما يتراوح بين 5 و10 في المائة من المصابين بالشلل حتفهم بسبب توقّف عضلاتهم التنفسية عن أداء وظائفها.

وتقول مستشارة الأمراض المعدية في منظمة «أطباء بلا حدود» فيكتوريا باريس لـ«العربي الجديد»: «عادة ما لا تظهر أي أعراض على معظم المصابين بعدوى شلل الأطفال، ويمكن أن تكون مهددة للحياة»، مشيرة إلى أن «التلقيح ضد شلل الأطفال يقي الإصابة بالفيروس، بما في ذلك السلالة الموجودة في مياه الصرف الصحي في لندن. وعلى الرغم من العثور على سلالة شلل الأطفال المرتبطة باللقاح شلل الأطفال في الصرف الصحي، لم تظهر حالات إصابة». وتوضح باريس أنّ شلل الأطفال مرض يعاود الظهور على مستوى العالم بسبب انخفاض معدلات التلقيح من جراء تفشي جائحة كورونا والنزاعات المسلحة، وتعمل منظمة «أطباء بلا حدود» في العديد من البلدان المتضررة وتحرص على حصول الأطفال على دورة كاملة من التلقيح لضمان حمايتهم وبالتالي نجاح الجهود المبذولة في مواصلة القضاء على شلل الأطفال على مستوى العالم.

وما زالت التحقيقات جارية بعد العثور على الفيروس في عينات مياه الصرف الصحي شرقي لندن بين فبراير/ شباط ومايو/ أيار الماضيين، ما يعني أن الفيروس انتشر بين عدد قليل من الناس، وأنه مستمر في التطور، ويصنّف الآن على أنه فيروس شلل الأطفال المشتق اللقاحي من النوع 2 (VDPV2)، الذي يمكن أن يسبب مرضاً خطيراً في حالات نادرة، وخصوصاً لدى الأطفال الذين لم يحصلوا على اللقاح كاملاً. في هذا الإطار، يقول المدير التنفيذي للزمالة البريطانية لشلل الأطفال كريبن درونا لـ«العربي الجديد»: «من الطبيعي أن تثير هذه النتائج القلق. لكن في هذه المرحلة لا داعي للهلع في ظل وجود أدلة بسيطة فقط على احتمال وجود إصابات مجتمعية وغياب فيروس شلل الأطفال البري (تنتشر شلل الأطفال عن طريق اتصال شخص باخر، فيهاجم الفيروس الجهاز العصبي وقد يسبب في غضون ساعات قليلة إلى إصابة الشخص بالشلل الذي لا يمكن علاجه)، مشيراً إلى ضرورة تأكّد الناس من حصولهم على اللقاح. ويوضح أن إصابة واحدة بالفيروس تساهم في نشر العدوى. لذلك، فإن الأخبار عن العثور على الفيروس تثير المخاوف، لكن من الضروري ألا ندع نطاقها يتسع لنتفادى إثارة حالة من الهلع بين الناس. وتم تأكيد الحالة الأخيرة لشلل الأطفال البري في المملكة المتحدة في عام 1984 وأعلنت المملكة المتحدة خالية من الفيروس في عام 2003. ويقول خبراء إن شلل الأطفال ربّما عاد ليهدّد بريطانيا، ويعتمد ذلك على مدى انتشار هذا المرض أو اقتصاره على عدد ضئيل من الناس. لذلك، تدعو وكالة الأمن الصحي في البلاد الناس إلى التأكد من حصولهم على اللقاح، مع تراجع تأمين لقاحات الأطفال على الصعيد الوطني وبالتحديد في أجزاء من لندن. وفي العامين 2020 و2021، وللعام الثالث على التوالي، فشلت بريطانيا في بلوغ 95 في المائة من التغطية اللقاحية لمن هم دون الخامسة من العمر، وأخفقت في ذلك في بلوغ الهدف العالمي الذي أرسته منظمة الصحة العالمية.

وبحسب موقع خدمات الصحة الوطنية، يجري حالياً توسيع نطاق مراقبة مياه الصرف الصحي لتحديد مدى انتقال الفيروس. وطُلب من المعنيين التحقق والإبلاغ عن أي شخص تظهر عليه أعراض يمكن أن تكون نتيجة الإصابة بفيروس شلل الأطفال. ويشير إلى أنه ما من علاج لمرض شلل الأطفال، ويشمل تخفيف الألم الإصابة بالفيروس الراحة في السرير وتناول مسكنات الألم وبعض التمارين لمنع حدوث مشاكل في العضلات والمفاصل. وما سبق يمكن أن يشفي أولئك الذين يعانون من أعراض خفيفة بشكل كامل من العدوى. أمّا أولئك الذين تظهر عليهم أعراض أكثر خطورة قد يعانون من مشاكل مستمرة أو إعاقة دائمة. وإذا تأثرت العضلات التنفسية، فهي تهدّد الحياة وقد تكون هناك حاجة للرعاية في المستشفى لمساعدة الرئتين على التنفس.

طفلة تحصل على اللقاح المضاد لشلل الأطفال (سيرغي سوبينسكي/ فرانس برس)

اللقاح يحمي من شلل الأطفال (عبد الناصر الصديف/ الأناضول)

مصير مجهول لنساء وأطفال «داعش» في سيناء

نجحت المجموعات القبلية في سيناء بتسليم بعض من نساء مقاتلي تنظيم «داعش» المصري، إلا أن هناك تخوفاً على مصير هؤلاء واطفالهن بسبب غياب اي معلومات عنهن، على الرغم من أنهن تزوجن بالإكراه

سيناء ـ **محمود خليل**

اعتقلت المجموعات القبلية المساندة للجيش المصري في حربه على تنظيم ولاية سيناء، الموالي لتنظيم «داعش»، عدداً من نساء وأطفال المقاتلين في التنظيم، خلال المداهمات المستمرة لمعاقله في مدينتي رفح والشيخ زويد، وسُلّموا إلى قوات الجيش المصري. وما من معلومات عن هؤلاء النساء، ما يطرح تساؤلات حول مصيرهن وكيفية التعامل معهن في ظل اختفاء مئات المصريين في السجون العسكرية والأمنية، وكثيراً ما تُندّد منظمات محلية ودولية بملف حقوق الإنسان في مصر.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، سُلّمت أكثر من 20 امرأة من نساء مقاتلي «داعش»، بالإضافة إلى عشرات الأطفال، لاتحاد قبائل سيناء والمجموعات القبلية المختلفة، وبعدها إلى الجيش المصري. ونشرت المجموعات القبلية صوراً وفيديوهات تؤكد عملية التسليم، في محاولة للتباهي بالإنجازات الميدانية التي تسجل لهم لدى القيادة التي يتبعونها في جهاز المخابرات الحربية والاستطلاع المصري، الذي يعمل مع المجموعات القبلية بشكل علني في سيناء. وأعلن اتحاد «أبناء مجاهدي سيناء» إلقاء القبض على 3 نساء و5 أطفال في منطقة كرم القواديس في نطاق مدينة الشيخ زويد، مشيراً إلى أنه بعد استجوابهن، تبيّن أنهن من مواليد محافظة الإسكندرية ومتزوجات من أعضاء في التنظيم، في وقت أعلن «اتحاد قبائل سيناء» في 24 إبريل/ نيسان الماضي تسليمه، للقوات المسلحة، 11 طفلاً و11 امرأة من اللواتي تركهن أزواجهن المقاتلون في «داعش» في قرية المقاطعة جنوب مدينة الشيخ زويد. وسلّمت ثلاث من زوجات «داعش» أنفسهن لقوات الجيش المتمركزة في أحد الكمائن القريبة من قرية الروضة في نطاق مدينة بئر العبد (غرب سيناء) في 10 مايو/ أيار الماضي. وفي 24 مايو/ أيار الماضي، سلم رجل وزوجته وأطفاله أنفسهم إلى كمين للجيش جنوب مدينة الشيخ زويد، بعد تمكنهم من الخروج من قرية الثلثيات التي داهمتها قوات الجيش والمجموعات القبلية وطردت «داعش» منها في تلك الأيام. ومؤخراً، أعلنت مجموعات قبلية أن أحد عناصر «داعش»، ويدعى خالد عيسى، سلم نفسه وعائلته بأكملها في قرية المطلة غرب رفح، بعد نفاد الطعام والشراب لديهم. وأظهرت فيديوهات للمجموعات نفسها تسليم خمسة نساء وأطفال أنفسهم للمقاتلين البدو، الذين سلموهم مباشرة إلى قوات الجيش، ليُنقلوا إلى جهة مجهولة. ويشار إلى أن المتحدث العسكري باسم القوات المسلحة لا يأتي على ذكر المعتقلين في سيناء، لا سيما النساء والأطفال.

في هذا السياق، يقول أحد مشايخ سيناء لـ«العربي الجديد» إنّ «المساس بالمرأة في سيناء خط أحمر مهما كانت تهمتها، وخصوصاً أننا نعرف أن هؤلاء النساء كن مجبرات ومكرهات من عائلاتهن على الزواج، بعد تعرضهن للتهديد والابتزاز من التنظيم في أوج قوته عامي 2015 و2016 وما بعد ذلك. كما أنه كان لأفراد العائلة المنتمين إلى «داعش» دور في زواجهن، في ظل العادات والتقاليد التي ما زال البعض يتمسك بها، إذ إن رب الأسرة هو الذي يختار الزوج ولا يحق للفتاة الرفض».

يضيف أن «هناك غضباً بسبب الصور التي تتعمد المجموعات القبلية نشرها لنساء مقاتلي التنظيم وهن يسرن إلى جانبهن، قبل نقلهن بواسطة سيارات المجموعات القبلية إلى عربات عسكرية تابعة للجيش، وتسليمهن للمجهول، في ظل غياب الرقابة والقانون والمحاسبة لقوات الجيش التي ارتكبت الفظائع بحق أبناء سيناء على مدار سنوات الحرب». ويقول إن «الجيش لا يؤتمن على نساء سيناء، ويعلم الجميع أن مصيرهن مجهول حتى إشعار آخر، ولا يمكن لأي شخص السؤال عنهن أو البحث عن مكان اعتقالهن».

ويشدّد على ضرورة الاهتمام بهذا الملف من قبل قيادات المجموعات القبلية، لأنهم مسؤولون أمام التاريخ عن تسليم النساء لقوات الجيش، وبالتالي، يجب ضمان حياة كريمة لهن بعد الانتهاء من التحقيقات الأمنية اللازمة والروتينية، وإشراكهن في الحياة الطبيعية، وتعويضهن عمّا تعرضن له من حياة قاسية لا تمت للحياة الآدمية بصلة، سواء خلال زواجهن ثم إنجابهن بالإضافة إلى الظروف السيئة التي عشنها في مناطق العمليات في مدينتي رفح والشيخ زويد. وعاشت العائلات أياماً وليالي طويلة تحت القصف في ظل نقص المواد الغذائية وانعدام مقومات الحياة كالصحة والتعليم.

وكان تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم «داعش» قد شن هجمات ضد قوات الجيش والمجموعات القبلية في شهر مايو/ أيار الماضي، رداً على اعتقال النساء وإهانتهن من قبل المجموعات القبلية والجيش، خلال المداهمات في مدينتي رفح والشيخ زويد.

تساعد قبائل سيناء الجيش المصري في اعتقال نساء «داعش» (سيليستينو ارسل/ Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قبائل سيناء تسلم الجيش المصري نساء وأطفال مقاتلي «داعش»

المؤسسات التعليمية لا تهتم بموضوع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة

هناك قلة في المراكز التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة

قوات الأمن المصري لن تبرّئ نساء «داعش» او تعتبرهن ضحايا

هناك غضب بسبب الصور التي تتعمد القبائل نشرها لنساء التنظيم